

Distr.
GENERAL

S/1994/893
28 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

١ - في تقرير المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ المقدم إلى مجلس الأمن (S/1994/716)، أبلغت أعضاء المجلس عن الحالة في طاجيكستان والجهود التي يبذلها كل من السيد ر. بيريز - بالون، ممثلي الخاص لطاجيكستان والسيد مارك غولدنج، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لتهيئة الظروف اللازمة للجولة الثانية للمحادثات الطاجيكية المشتركة بشأن المصالحة الوطنية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير عرضاً للتطورات اللاحقة.

أولا - جولة طهران للمحادثات الطاجيكية المشتركة

٢ - عقدت الجولة الثانية للمحادثات الطاجيكية المشتركة في موعدها المحدد في طهران في الفترة من ٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمشاركة مراقبين عن الاتحاد الروسي وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وكازاخستان وقيرغيزستان ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. أما أوزبكستان، التي شاركت بصفة مراقب في الجولة الأولى للمحادثات المعقودة في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤، فإنها لم ترسل ممثلاً لها إلى طهران.

٣ - وكان على رأس وفد الحكومة الطاجيكية السيد ش. زوخوروف، وزير شؤون العمل والقوى العاملة. وكان السيد و. لطيفي، رئيس لجنة التنسيق للتعاون الديمقراطية الطاجيكية في بلدان رابطة الدول المستقلة رئيساً بالنيابة لوفد المعارضة. ويحمل كلا الوفدين وثائق تفويض مناسبة من مجلس وزراء طاجيكستان وقيادة المعارضة الطاجيكية على التوالي، ويتمتع كلاهما بسلطات تفوضية كاملة.

٤ - ووفقاً لجدول أعمال المفاوضات الطاجيكية المشتركة، المتفق عليه أثناء الجولة الأولى التي جرت في موسكو، (انظر S/1994/542) والاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء المشاورات التي أجراها في دوشانبيه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مع قيادة حكومة طاجيكستان والتي أجراها مبعوثي الخاص مع زعماء المعارضة الطاجيكية في طهران في أيار/مايو من هذا العام، وركزت الجولة الثانية على هدف رئيسي واحد هو التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العدائية الأخرى.

٥ - وخلال المفاوضات المكثفة التي استمرت ١٠ أيام، تمكن الجانبان من وضع مفهوم لوقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العدائية الأخرى. واتفقا أيضاً على ضرورة إنشاء آلية لرصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العدائية الأخرى. وتمت مناقشة هذه المسألة باستفاضة، واستناداً إلى الآراء المعرب

عنها، قدم مبعوثي الخاص إلى الجانبين مشروع بروتوكول بشأن آلية الرصد. وإزاء إصرار وفد المعارضة، اتفق الجانبان على الطابع المؤقت لاتفاق وقف إطلاق النار رغم دعوة وفد الحكومة بشدة لفكرة إنشاء وقف دائم لإطلاق النار. ومع ذلك، فإن مسألة موعد وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ تحولت إلى مشكلة بالغة الصعوبة والخلاف.

٦ - وقد أصر وفد الحكومة الطاجيكية على ضرورة أن يوضع الاتفاق موضع التنفيذ فوراً بعد التوقيع عليه، وأعلنوا التزام الحكومة بالوفاء خلال فترة ثلاثة أشهر بشروط معينة اشتراطها وفد المعارضة. وشملت هذه الشروط الإفراج عن الأشخاص المحتجزين والمعتقلين الصادر بحقهم أحكام فيما يتعلق بالمواجهة السياسية والحرب الأهلية (قدم وفد المعارضة قائمة بتسعة وعشرين شخصاً)؛ وإيقاف القضايا الجنائية ضد عدد من شخصيات المعارضة؛ وإلغاء الحظر على أنشطة الأحزاب والحركات المعارضة ووسائل إعلام المعارضة.

٧ - وأولي الاعتبار أولاً لتنفيذ إيقاف الأعمال العدائية في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعقب رفض المعارضة لهذا الاقتراح، اقترح مبعوثي الخاص أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إيقاف الأعمال العدائية حتى تعقد الجولة الثالثة من المحادثات الطاجيكية المشتركة (مما يعني لمدة شهر واحد تقريباً). شريطة أن تقدم الحكومة التزامها بقبول الشروط السالف ذكرها أعلاه. غير أن وفد المعارضة رفض هذا الاقتراح بالإضافة إلى الخيارات الأخرى الكثيرة للتوصل إلى إيقاف الأعمال العدائية فور التوقيع على الاتفاق.

٨ - ورفض وفد الحكومة من جانبه اقتراحاً للمعارضة بأن يسري الاتفاق بالتزامن مع تنفيذ الحكومة للشروط التي قدمتها المعارضة. وتمسكت الحكومة بموقفها حتى بعد موافقة المعارضة على عدم الإصرار على الشرط الثالث (رفع الحظر على أنشطة الأحزاب والحركات السياسية ووسائل إعلامها). وحالت هذه الخلافات بين الوفدين دون توقيعهما على اتفاق إيقاف الأعمال العدائية.

٩ - ورغم عدم تمكن الجانبين من التوصل إلى اتفاق، فقد اتفقا على بلاغ مشترك (انظر المرفق) أكدوا فيه مرة أخرى التزامهما بالحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، وعلى أساس مبدأ مناوأة مكان إجراء المفاوضات الذي تم الاتفاق عليه سابقاً، اتفق الطرفان على أن تعقد الجولة القادمة للمحادثات في إسلام آباد وطلباً إلى مبعوثي الخاص إجراء مشاورات لتحديد موعد هذه المحادثات.

١٠ - وقام ممثلو البلدان المشاركة بصفة مراقب وممثلو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بدور نشط أثناء هذه الجولة الثانية لتشجيع الجانبين على اتخاذ مواقف أكثر مرونة وتساهلاً.

ثانيا - التطورات اللاحقة والملاحظات

١١ - حسبما أبلغت مجلس الأمن في هذا التقرير وتقارير السابقة، فإنه تم تغطية قدر كبير من المجالات في عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان. وخلال المشاركة في الجولة الأولى للمفاوضات في موسكو، فإن الحكومة وقوى المعارضة، تحقيقا للرغبة العميقة للشعب الطاجيكي وعملا بمشورة البلدان الصديقة، قد أيدا المبدأ القائل بأن الحوار السياسي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حل للنزاع السياسي في طاجيكستان. وعلى الرغم من عدم التوصل الى نتائج شاملة، فإن الجولة الثانية للمفاوضات في طهران تشكل خطوة للأمام في العملية الصعبة لإعادة السلم وعودة الأمور إلى طبيعتها في طاجيكستان. فقد ساعدت على إيجاد تفهم مشترك لمفهوم إيقاف الأعمال العدائية والشروط اللازمة لتحقيق ذلك وضرورة اتخاذ عدد من التدابير الهامة لبناء الثقة.

١٢ - غير أنني قد لاحظت، مع الأسف، أن التطورات السياسية اللاحقة، ولا سيما نتائج الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لطاجيكستان المعقودة في دوشانبيه يوم ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه، قد كشفت عن أن الحكومة مازالت تفتقر إلى الإرادة السياسية سواء فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الضرورية لبناء الثقة أو التفكير بجدية في تنفيذها. وكان من المتوقع أن يتم خلال دورة المجلس الأعلى مناقشة خطوات مثل الإفراج عن ٢٩ سجيناً سياسياً وإيقاف الدعاوى الجنائية المقامة ضد عدد من شخصيات المعارضة. ولكن من المؤسف أن الحال لم يكن كذلك، بل لم يرد ذكر للمحادثات الطاجيكية المشتركة في هذه المناسبة الهامة. وبدلاً من ذلك، وافق المجلس الأعلى على خطة سياسية تنص على إجراء استفتاء على دستور جديد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ وإجراء انتخابات متزامنة لمنصب رئيس الجمهورية. ولا ريب في أن تنفيذ هذه الخطة التي لا تنص على مشاركة المعارضة وتجاهل جدول الأعمال المتفق عليه للمحادثات الطاجيكية المشتركة، يهددان بالخطر المفاوضات التي مازالت تجري تحت رعاية الأمم المتحدة.

١٣ - وهذه الاجراءات، مضافا إليها أن وفد الحكومة في المحادثات الطاجيكية المشتركة لم يشمل ممثلين لجميع العناصر الهامة في الفصائل الحاكمة الحالية، يلقي شكوكا خطيرة على مدى استعداد الحكومة للوفاء بالتزامها المعلن بالمفاوضات الطاجيكية المشتركة.

١٤ - وواصلت المعارضة، من جانبها نضالها المسلح عن طريق عمليات التسلل عبر الحدود وأعمال الإرهاب والتخريب داخل البلد. وبررت هذا المسلك باستمرار عدم "الجدية والاخلاص" من جانب الحكومة في المفاوضات الطاجيكية المشتركة.

١٥ - وقد أدى هذا الموقف بي إلى أن أعيد النظر في الحكمة، في هذه المرحلة، من وراء استمرار الأعمال التحضيرية للجولة الثالثة للمفاوضات في إسلام آباد. ولذلك قررت تعليق أنشطة مبعوثي الخاص في هذا الصدد إلى أن يتخذ الجانبان خطوات جديدة وموضوعية تقدم دليلا لا يرقى إليه الشك عن

إخلاصهما والتزامهما بمواصلة المفاوضات في إطار جدول الأعمال المتفق عليه في موسكو وبما يتمشى مع مسار العمل المحدد في طهران.

١٦ - وفي الوقت نفسه، ومع التسليم بخطر تجدد تصاعد النزاع وعواقبه الدولية المحتملة، فإنني سأواصل بذل جهودي، في إطار الدبلوماسية الوقائية. وتمشيا مع هذه السياسة، سيواصل مبعوثي الخاص إجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف والحكومات التي كان لتعاونها النشاط أثر فعال في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن. وبالمثل، ستواصل المجموعة الصغيرة من موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان تنفيذ ولايتها والقيام بعمل متضافر بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات والوكالات الدولية الأخرى في طاجيكستان.

المرفق

بيان مشترك عن نتائج الجولة الثانية للمحادثات الطاجيكية المشتركة بشأن المصالحة الوطنية

٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

عُقدت الجولة الثانية للمحادثات الطاجيكية المشتركة بشأن المصالحة الوطنية تحت رعاية الأمم المتحدة في طهران في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، واشترك فيها مراقبون عن الاتحاد الروسي وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وكان على رأس وفد الحكومة الطاجيكية السيد ش. زوخوروف، وزير شؤون العمل والقوى العاملة، وكان السيد أ. لطيفي، رئيس لجنة التنسيق للقوى الديمقراطية الطاجيكية في بلدان رابطة الدول المستقلة رئيسا بالنيابة لوفد المعارضة الطاجيكية. وأتاح مبعوث الأمين العام الخاص السفير ر. بيريز - بالون مساعيه الحميدة خلال المفاوضات.

وقد حملت المفاوضات طابعا عمليا وصريحا. وأبدى الجانبان رغبة مخلصية في حل المسائل المطروحة في جدول أعمال المفاوضات بروح بناءة.

ووفقا لجدول أعمال المحادثات الطاجيكية المشتركة، الذي اتفق عليه خلال الجولة الأولى من المحادثات التي جرت في موسكو في الفترة من ٥ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وكذلك وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مشاورات مبعوث الأمين العام الخاص لطاجيكستان السفير ر. بيريز - بالون مع زعماء المعارضة الطاجيكية في طهران، ولمحادثات السيد م. غولدغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مع قيادة حكومة جمهورية طاجيكستان في دوشانبيه في أيار/مايو من العام الجاري، تم الاتفاق على ضرورة تركيز الاهتمام خلال الجولة الثانية للمحادثات على التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والعمليات العدائية الأخرى.

وأنجز المشاركون في المفاوضات، بوساطة مبعوث الأمين العام الخاص، عملا إيجابيا كبيرا بحل واحدة من أكبر مشاكل تسوية النزاع الطاجيكي تعقيدا. فقد وضع الجانبان تعريفا اتفقا عليه لمفهوم وقف إطلاق النار والعمليات العدائية الأخرى يشمل ما يلي:

(أ) يوقف الجانبان جميع الأعمال العسكرية، بما في ذلك أية انتهاكات للحدود الطاجيكية-الأفغانية، والعمليات الهجومية داخل البلد، وقصف الأراضي المتاخمة، والقيام بأي نوع من المناورات

العسكرية، وإعادة وزع التشكيلات العسكرية النظامية وغير النظامية في طاجيكستان وفوق أراضي أفغانستان يكون من شأنه أن يقوض هذا الاتفاق؛

ملاحظة: في هذا الصدد سيتحدد، في إطار الآلية المعنية بتنفيذ هذا الاتفاق، نظام وضع القوات الروسية وقوات حفظ السلم الجماعية التابعة لبلدان رابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، وإعادة وزع هذه القوات وغير ذلك من أوجه نشاطها، مما يرد في الاتفاقات المتعلقة بدورها.

(ب) يوقف الجانبان الأعمال الإرهابية والتخريبية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وداخل الجمهورية وفي البلدان الأخرى؛

(ج) لا يسمح الجانبان بالقتل، وأخذ الرهائن، والاعتقال والحجز غير المشروعين، وسلب السكان المدنيين والعسكريين في الجمهورية والبلدان الأخرى؛

(د) لا يسمح بمحاصرة المناطق الآهلة بالسكان، والأهداف الاقتصادية والعسكرية، وكذلك أي نوع من وسائل المواصلات؛

(هـ) يوقف استعمال جميع وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري لأغراض تقويض عملية المصالحة الوطنية؛

(و) يمتنع عن استغلال الدين، والمشاعر الدينية لدى المؤمنين، والعقائد المختلفة للأغراض العدائية.

كما توصل الجانبان إلى اتفاق بشأن النطاق الزمني لسريان الاتفاق (لفترة المفاوضات حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، وكذلك نظرا في المسائل المتصلة بإنشاء آلية شاملة للإشراف على الوقف المؤقت لإطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى.

وبرزت خلال المحادثات اختلافات في النهج الذي يتبعه كل من الجانبين إزاء نظام بدء سريان الاتفاق. فقد أصر وفد جمهورية طاجيكستان على ضرورة وقف إطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى فوراً بعد توقيع الاتفاق وأخذ على عاتقه التزاماً بتنفيذ الشروط التي تقدم بها وفد المعارضة وذلك خلال فترة يتوقف أثناءها إطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى. وأصر وفد المعارضة الطاجيكية من جانبه على أن يجري في وقت واحد بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى وتنفيذ حكومة جمهورية طاجيكستان للشروط التي تقدمت بها المعارضة، وهي كما يلي: الإفراج عن المحتجزين والمعتقلين والمدانين، وإيقاف جميع القضايا الجنائية التي رفعت في إطار المواجهة السياسية والحرب الأهلية، وإلغاء

الحظر على نشاط الأحزاب والحركات، وكذلك إعادة عمل وسائل الإعلام الجماهيرية المحظورة، في آن واحد.

وعلى الرغم من إظهار الجانبين لحسن النية والمرونة ومن الخطوات المحددة المقابلة التي تم اتخاذها، فإنهما عجزا عن بلوغ توافق في الآراء بشأن تنفيذ الاتفاق، الذي اكتملت عناصر الموافقة عليه.

واعترافا بالمسؤولية تجاه مصير شعب طاجيكستان، أعاد الجانبان تأكيد التزامهما بالحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، وعلى أساس مبدأ مناوئة مكان إجراء المفاوضات الذي تم الاتفاق عليه سابقا، اتفق الطرفان على عقد الجولة التالية في مدينة إسلام آباد وكلف المبعوث الخاص للأمين العام بإجراء مشاورات لتحديد مواعيد الجولة الثالثة للمحادثات.

وأعرب الجانبان عن بالغ تقديرهما لحكومة جمهورية إيران الإسلامية على حسن الضيافة والمساعدة والدعم في تنظيم وإقامة الجولة الثانية للمحادثات في طهران.

وأعرب الجانبان كذلك عن امتنانهما للأمين العام ومبعوثه الخاص السفير ر. بيريز - بالون، وكذلك لممثلي حكومات البلدان المراقبة ولممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المفاوضات لما قدموه من المساعدة والدعم في تنظيم وإقامة المحادثات الطاجيكية المشتركة بشأن المصالحة الوطنية.

(توقيع) ش. زوخوروف
رئيس وفد حكومة طاجيكستان

(توقيع) أ. لطيفي
الرئيس بالنيابة لوفد
المعارضة الطاجيكية

(توقيع) ر. بيريز - بالون
المبعوث الخاص للأمين العام

- - - - -